موقع مصطفى نور الدين عطية



المصارف العربية والظروف الدولية الجديدة : حوار مع الدكتور محمد ربيع .. مصطفى نور الدين

شؤون عربية، العدد ٥٩، سبتمبر ١٩٨٩، تونس، ص ص ١٩٦ - ٢٠٤

الثلاثاء 16 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

المصارف العربية والظروف الدولية الجديدة

حوار مع: د. محمد يحيي ربيع

أجرى الحوار: د. مصطفى نور الدين عطية

لهذا الحديث أهمية خاصة في ظل التغيرات العالمية الراهنة التي ترسم لآفاق القرن المقبل، حيث تعيد البلدان الكبرى تنظيم اقتصادياتها على صعيد الإنتاج وتقسيم العمل والأسواق. والعالم العربي يحتل موقعا هاما في الاقتصاد الدولي ليس فقط لأنه سوق لسلع البلدان الأخرى، ولكن أيضا لأنه يمتلك قسما عظيما من المادة المحركة لهياكل الاقتصاد الدولي، وبرغم هذا فإن التغيرات التي تحدث على الضفة الأخرى

في الجهة الأخرى تحمل له العديد من المخاطر التي لا يمكن السكوت عنها، فهي تغيرات تلوح للوهلة الأولى وكأنها مجرد إجراءات إدارية، إلا أنها في الحقيقة تمثل إعادة لتقسيم العمل غير المتكافيء للسوق الدولية ضد البلدان المتخلفة.

ومن أجل هذا كان التوجه إلى أحد كبار المسؤولين العرب في واحد من أهم البنوك العربية الدولية المشتركة، الدكتور محمد يحي ربيع، مدير وحدة البحوث الاقتصادية في اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف) في فرنسا، لكي يكشف لنا ليس عبر النظرية فحسب، وإنما من خلال الممارسة اليومية للاقتصاد الدولي أبعاد هذه المخاطر وما الذي يمكن اتخاذه من إجراءات عملية لحماية الاقتصاديات العربية.

● مصطفى نور الدين: نبدأ بالحديث عن المصارف العربية والظروف الدولية الجديدة التي تعمل فيها، خاصة مع ما بدأ يتأكد في الساحة الدولية من التكتل الاقتصادي والوفاق الدولي مع ما يعنيه من احتمال نشوء نظام تعاون دولي جديد، ليس فقط على صعيد أوروبا، ولكن أيضا في ظل تكامل الاقتصاديات في العديد من مناطق البلاد المتخلفة؟

●● د. محمد ربيع: برغم أن الحديث عن المصارف يلوح معه أنه يتعلق بالموضوعات المصرفية، إلا أن الحقيقة أبعد من ذلك، لأنه يرتبط أيضا بموضوعات التكامل. إذ أصبح من الواضح والمتفق عليه من كل المحللين، أن التطور في السوق المصرفية هو الاتجاه نحو الوحدات الكبيرة والتكتل. ويظهر هذا في كل أنحاء العالم وفي كل المجالات. أي أن دور الوحدات الصغيرة يعاني من الصعوبات أمام الوحدات الضخمة، ومثلما يصح هذا على الدول الصغيرة، فإنه ينطبق على المؤسسات أو المصالح أيضا.

ونستطيع أن نتلمس مظاهر هذا التكتل على صعيد العالم ونرصد فيما يحدث في هذا الاتجاه على النمو التالي:

أولا: على صعيد المجموعة الأوروبية يتم من ناحية، تدعيم للعلاقات بين مختلف دول أوروبا للتوصل في بداية 1993 إلى السوق الموحدة التي سوف تتنقل فيها عناصر الإنتاج من رأس المال وقوة العمل وكل ما يتطلبه ذلك من توحيد القواعد والنظم المصرفية.

ومن ناحية أخرى، يتم التنسيق ما بين المؤسسات المصرفية والمالية داخل السوق الأوروبية المشتركة وداخل إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل التحكم في السوق المصرفية.

ثانيا: نلاحظ على مستوى الدول الشرقية أن هناك تأكيد الاتجاه نحو إصلاح اقتصادي وإعادة الهيكلة وتدعيم العلاقات المالية والنقدية لمجموعة دول الكوميكون. وكما تعلم، فإن مشروع الرئيس جورباتشيف "البرويسترويكا" تضمن الكثير من التعديلات في السياسة التقليدية للاتحاد السوفيتي وهذا ما سوف ينعكس ونلاحظه الآن على الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

ثالثا: على مستوى دول العالم الثالث نلاحظ ازدياد التكتل. فمثلا مجموعة الدول الآسيوية (ضمن مجموعة دول جنوب شرق آسيا) تحاول أن تطور طرق وأشكال التعاون والتنسيق الاقتصادي.

وفي أمريكا اللاتينية تحاول مجموعة "الانديز ANDEAN" أن تنسق فيما بينها، وخاصة ما نشاهده الآن ومحاولتها اتخاذ موقف موحد بشأن موضوع الديون لتقف موقفا موحدا أمام الضغوط الأمريكية بصدد هذا الأمر. وتحاول أن تحصل على شروط جدولة الديون بشكل جماعي وتفرض شروطا جديدة تعطيها وزنا أكبر أمام البنوك الغربية.

ونفس الاتجاه نلحظه بشأن الدول الإفريقية التي تحاول أن تتكتل في إطار الاتحاد النقدي لإفريقيا الغربية.

إذن يدفعنا هذا إلى ضرورة التفكير في مستويات من التنسيق والتعاون بين الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بالمصارف العربية التي تلعب دورا أساسيا في الاقتصاديات العربية. وهذا التنسيق بين المصارف العربية في داخل العالم العربي والمصارف العربية العاملة في الخارج هام للغاية في هذه المرحلة، لأن هذه المرحلة تتميز بثلاث سمات هي: 1 ـ السمة الأولى في السوق المالية العالمية في الاندماج ما بين مختلف الأسواق الإقليمية وشموليتها، 2 ـ والسمة الثانية هي زوال الحواجز القانونية، 3 ـ والسمة الثالثة هي التحول الهام المتعلق بتطور استعمال الأوراق المالية، وهو ما يسمى "تسنيد الإقراض" الذي سوف يؤمن للمؤسسات والدول وسائل تمويلية جديدة هي أسهل وأكثر مرونة من وسائل التمويل الكلاسيكية. وهذا ما يشكل تحولا هاما، إذ ستحل الأوراق المالية مكان القروض الكلاسيكية.

إذن هذه التحولات في السوق المالية العالمية تفرض على المؤسسات العربية المالية ضرورات للتعاون والقيام بمجابهة التحديات التي تحيق بالمؤسسات المصرفية العربية.

● مصطفى نورالدين: تثير القرارات الأخيرة التي أخذتها لجنة كوك كثيرا من التعليقات في الصحافة المتخصصة في شؤون المال والبنوك، فما هو الهدف في رأيكم من هذه القرارات وما هي الآثار الفعلية المترتبة عليها بالنسبة إلى البلاد والمصارف العربية؟

●● د. محمد ربيع: بالفعل إن أهم التحديات المطروحة حاليا هو ما جرى من حوار بين المؤسسات المالية الغربية، ضمن إطار مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذي نظم

ضمن إطار لجنة كوك. وكوك هو نائب حاكم المصرف المركزي البريطاني. وكان الهدف من هذه اللجنة هو وضع أسس للرقابة على المصارف العاملة في دول المجموعة الأوروبية.
وبعد حوارات ومناقشات جرت في "مدينة بال" في سويسرا، توصلوا إلى نظام معين يعرف الآن باسم "نظام كوك".

ويتلخص هذا الموضوع في ضرورة إجبار كل المصارف العاملة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبعد ذلك في السوق الأوروبية المشتركة، على احترام "نسب ملاءة" معينة. ونتوقف لحظة لإعطاء لمحة فنية عن حساب "نسب الملاءة" إذ أنه من هذه الحساب، تتكشف الخطورة التي سوف تواجهها المصارف العربية.

نسبة الملاءة هي العلاقة ما بين الأموال الذاتية والموجودات في المصارف. وتحدد لجنة كوك ما هي العناصر التي تدخل في الأموال الذاتية، وما العناصر التي تدخل في الموجودات. وتحدد اللجنة فترة زمنية من أجل تطبيق نسبة الملاءة.

فبخصوص الأموال الذاتية تميز لجنة كوك داخل الأموال الذاتية ما بين فئتين. الفئة الأولى تسميها الفئة الأساسية، والفئة الثانية هي فئة مكملة للأولى دائماً في إطار الأموال الذاتية.

فيما يتعلق بالفئة الأولى، فهي تشمل رأس المال والاحتياطات المعلنة للشركة. والفئة الثانية تشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات أخرى تنتج عن إعادة تقييم الموجودات، وتشمل أيضاً الاحتياطات العامة التي تقوم بها البنوك، والمتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها، وتشمل عناصر أخرى تستعملها البنوك كوسائل مكملة للأموال الذاتية، وهناك أيضاً عنصر مكمل للأموال الذاتية يسمى بالديون المساندة.

وفيما يتعلق بالأموال الذاتية ليس هناك ما يستدعي نقاشا كثيراً، ولكن الاهمية من وجهة نظري تتعلق بالموجودات. لأن لجنة كوك تحلل الموجودات بشكل دقيق جداً، وتميز بين مختلف أنواع الموجودات وتعطي "نسبة ترجيع" أو "تثقيل" لكل عنصر من عناصر الموجودات. فمثلا إذا كان المقترض بنكا مركزيا أو إدارة ضمن مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تكون نسبة التثقيل (صفراً)، ومعناها نفس المبلغ الذي يقرضه البنك إلى بنك آخر يحسب بنسبة خطر مساوية للمبلغ المقرض. اما إذا كانت المؤسسة عبارة عن بنك خاص داخل مجموعة نفس المنظمة، فإن نسبة الخطر تعتبر (20 في المئة). وإذا كان البنك المقترض خارج مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن نسبة الترجيع ترتفع وتصبح (100 في المئة). أي ان لجنة "كوك" ميزت بين دول مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الأخطار المعقولة، والدول الاخرى بما فيها الدول العربية، عدا السعودية، ذات الأخطار المرتفعة.

إذا أخذنا بعض الأمثلة، فإن المعنى الخاص لهذه العملية الفنية سوف يتضح. فمثلا إذا أقرض أحد البنوك الفرنسية بنكا تركيا خاصاً، فإن نسبة الترجيع تكون (عشرين في المئة). وإذا أقرض نفس البنك الفرنسي إلى بنك آخر في المغرب، مثلا، فإن نسبة الترجيع تصبح (100 في المئة).

إذن هذه الطريقة في حساب الترجيع طرحت مجموعة من الإشكالات الصعبة، وسوف تترك نتائج

غير إيجابية على الدول العربية وعلى المصارف العربية العاملة في الخارج. وأهم النتائج التي يمكن أن يتركها تطبيق إجراءات لجنة كوك على المصارف العربية:

أولا، باعتبار الترجيح في الموجودات، عندما تكون الموجودات هي التزامات في دول العالم الثالث،

تتقلص النسبة. بمعنى أنه عندما يرتفع الأصل تنخفض النسبة، باعتبار أن لجنة كوك تحدد كهدف في عام 1993 هذه النسبة عند 8 في المئة. وبشكل عملي، فإن المصارف لكي تحافظ على النسبة المحددة للملاءة (حسب كوك) سوف تضطر إلى تخفيض عناصر الأصل التي لها ترجيع مرتفع، وبالتالي سوف تخفض أو تلجأ إلى تخفيض التزاماتها مع دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية. ذلك لأن الجزء من عناصر الأصل الذي يتوجه للتعامل مع دول العالم الثالث كقروض يخضع لنسبة ترجيع مرتفعة.

وهنا تطرح مشكلة أمام المصارف العربية العاملة في الخارج. لأن الهدف الأساسي من قيام هذه المصارف هو القيام بالعمليات وتمويل عملية التنمية في الدول العربية. أي أن المسؤولين عن البنوك العربية في الخارج سوف يقعون في مأزق لأنهم لو استمروا في تمويلهم بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية، سوف يضطرون إلى رفع الأموال الذاتية أو أن يقلصوا من نشاطهم مع العالم الثالث والدول العربية.

الأثر الثاني، سيكون على المصارف العربية الداخلية عندما تقوم بعملياتها مع المصارف الخارجية. لأن المصارف الخارجية قبل أن تعطي هوامش أو أسعار (كومسيون) للمصارف العربية في الداخل سوف تقوم بنفس الحساب.

أي ستقول إن هذا الالتزام مع مصرف عربي في الداخل سوف يؤدي إلى زيادة موجوداتي، وبالتالي سوف يؤدي إلى انخفاض في نسبة الملاءة، فلا أستطيع أن أتحمل هذا إلا إذا دفع هذا المصرف في الداخل سعراً مرتفعاً.

ومن هنا، فإن لجوء المصارف العربية في الداخل إلى العمليات الخارجية سوف يكلفها أكثر سواء

كانت تعاملاتها مع المصارف عربية عاملة في الخارج أو مع مصارف أجنبية. أي سوف تزداد كلف لجوئها إلى مصارف خارجية، لأن جميع المصارف ستكون مجبرة على تطبيق نفس النسب.

وهنا نستطيع القول بأن المصارف الأجنبية باعتبارها تمتلك رؤوس أموال أكثر هي التي تتمكن من القيام بعمليات مع المصارف العربية، بينما المصارف العربية العاملة بالخارج إذا لم تقم بزيادة رأس مالها، سوف تجد نفسها في مستويات تنافسية أقل أو أصعب من وضع المصارف الأجنبية.

فهذا الموضوع يطرح بحدة، ضرورة التعاون ما بين المصارف العربية العاملة في الخارج والحكومات العربية، بغية زيادة رأس مالها وجعلها في مستويات تنافسية تستطيع فيها الدفاع عن مواقفها، والاستمرار في تأمين الدور الأساسي والهدف الذي أنشئت من أجله.

● مصطفى نور الدين: هناك مجموعة من التساؤلات أعتقد أنه من المهم طرحها لفهم المغزى من هذه الإجراءات التي أعتقد أنه لا يمكن أخذها كمجرد إجراءات إدارية. إذ يتم هذا التحول في إطار إعادة تنظيم عام للنظام الاقتصادي الدولي؛ فهل يمكن أن نستخلص من الجانب الخاص بالمصارف أن سوق المال الدولية تهدف إلى جذب رؤوس أموال أخرى إلى سوق المال الغربية عن طريق إجبار البنوك على دفع رؤوس أموالها؟

وأيضاً هل يمكن أن نستنتج من هذه الإجراءات الأخيرة رغبة هذه السوق في تقليص حجم تعامل الأموال الأجنبية العاملة في الغرب، ومنها بالطبع الأموال العربية، مع البلدان المتخلفة وترك هذه التعاملات للبنوك الغربية الكبرى فقط؟

وبالتالي، توجه الأموال العربية إلى التعامل مع البنوك والمؤسسات الغربية فقط، مع ما يعنيه ذلك

من فائدة اقتصادية للاقتصاديات الغربية، وهل أخيراً تعني هذه الإجراءات تقليل حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك في التعامل مع البلدان المتخلفة، خاصة بعد التهديدات التي تعرضت لها البنوك الدولية مع أزمة الديون في أوائل الثمانينات؟

●● محمد ربيع: أعتقد أن الهدف الأول من نظام كوك هو تقوية نظام الرقابة على البنوك. فكما تعلم كانت هناك عمليات إفلاس كبيرة في المرحلة الأخيرة لكثير من البنوك خاصة الأميريكية. وبدأت المؤسسات الأميريكية الفيدرالية التي تراقب وتقوم بعملية تأمين البنوك تتحمل الكثير من الخسائر.

والهدف الثاني هو توحيد قواعد المنافسة بين المصارف. أي عندما تكون نسبة الملاءة غير موحدة بين المصارف، عندما تختلف نسبة من نسب الملاءة بين بنك وآخر.

ونعطي مثالا لتوضيح: من أين يأتي الاختلاف؟

لو افترضنا أن هناك ثلاثة مصارف، الأول: (أ) نسبة الملاءة لديه هي 6 في المئة، وآخر (ب) نسبته 4 في المئة، والأخير (ج) نسبته 6 في المئة. معنى هذا أن المصرف الأول لديه 6 مليون دولار ويعمل بمبلغ 100 مليون دولار، وأن المصرف الثاني لديه 4 مليون دولار ويعمل بمبلغ 100 مليون دولار والثالث لديه 6 مليون دولار ويعمل أيضا بمبلغ 100 مليون دولار. فإن معنى هذا أن قواعد المنافسة بين المصارف بخصوص تحديد الهوامش الربحية ليست واحدة.

ومعنى هذه التعديلات أيضا أنها تتم لصالح المؤسسات المالية الكبيرة. وكما نشاهد في المرحلة الأخيرة هناك عمليات ضم وتوحيد للبنوك الصغيرة لأن هذه البنوك لم تعد قادرة على القيام بنفس الدور الذي تقوم به الكبيرة.

وهذا التوحيد هو إعداد لدخول السوق الأوروبية الموحدة في 1992 بأحجام كبيرة. ومن الطبيعي

أن يطرح هذا أمام المصارف العربية عملية تنظيم نفسها وإعادة هيكلتها وأيضا زيادة رأس مالها، لأن المصارف العربية قد أخذت الكثير من العمليات الضخمة في البلدان العربية، ودول العالم الثالث، وهي عمليات أكثر من الإمكانيات التي تسمح بها رؤوس أموالها، وبالتالي فإن المطروح حاليا بشكل حاد هو ضرورة زيادة رؤوس الأموال. وتضغط البنوك المركزية حاليا على المصارف العربية العاملة في الخارج من أجل زيادة رؤوس أموالها.

فالمصارف العربية الآن أمام المشكل التالي: إما زيادة رؤوس أموالها أو التقليص من حجم نشاطها في دول العالم الثالث والدول العربية. وهو ما سيدفعها بشكل غير مباشر إلى زيادة اندماجها في الاقتصاديات الغربية باعتبار أن نسبة الترجيع بالنسبة إلى التعامل مع الاقتصاديات الغربية هي (صفر)، أو نسبة صغيرة، فإذا لم تستطع رفع رؤوس أموالها لكي يتاح لها استمرار عملها في الدول العربية والعالم الثالث، فسوف تبحث عن زيادة فرصة اندماجها في الاقتصاديات الغربية باعتبار أن أسواقها أسهل، وبالتالي نسب الترجيع فيها منخفضة. ومن هنا تصبح زيادة رؤوس الأموال مسألة ملحة تستحق اهتمام المسؤولين.

● مصطفى نورالدين: في إطار شؤون المال، من المهم أن نطرح قضية الديون العربية، والأموال العربية العاملة بالخارج وكيفية التوصل إلى حل لتخفيف الضغوط المالية الدولية على البلدان العربية لتتمكن من تعبئة جهودها من أجل التنمية.

●● د. محمد ربيع: من ضرورات التنسيق والتعاون بين المصارف العربية، هناك ضرورات عرض رأس المال وضرورات الطلب على رأس المال. وكما تعلم فإن العالم العربي ككل دائن للنظام المصرفي

العالمي.

ففيما يتعلق بأهم التقديرات الخاصة بالمديونية العربية، والتي أعتقد أنه مبالغ فيها، تقول بأن الديون العربية هي 180 مليار دولار. بينما تقدر الموجودات العربية الخارجية الكلية، أي بما فيها الموجودات الرسمية للدول والموجودات الخاصة والاحتياطات، بنحو 500 مليار دولار.

اي أن العالم العربي هو دائن للنظام المصرفي العالمي بنحو 320 مليار دولار. لكن هنا نلتقي بمشكلة هامة، إذ أن العالم العربي يتوجه إلى السوق العالمية لرأس المال بشكل فرادي، ومعنى هذا أنه لا يوجد اي تنسيق ما بين المؤسسات المالية العربية من أجل عرض رأس المال.

وتذكر الإشكالات التي حدثت بين الولايات المتحدة وليبيا وقيام الولايات المتحدة بتجميد رؤوس الأموال الليبية في أميركا. فلو كانت هناك هيئات موحدة، فإنها ستفكر في النظام الذي يضمن: أولاً تأمين وضمان رأس المال، ثانيا توزيعه الجغرافي، ثالثا توزيعه القطاعي وتأمين معدلات وهوامش ربحية هامة.

إذن التنسيق على مستوى عرض رأس المال ضروري وأساسي وهام. وللأسف لم تتوصل المصارف والحكومات العربية إلى القيام بهذا أو الاهتمام به حتى الآن.

وعلى مستوى آخر وهو مستوى طلب رأس المال، كما نعلم، تختلف الدول العربية الواحدة عن الأخرى بحسب إمكانياتها وظروفها ومرحلة التنمية التي تمر بها. فبعض الدول العربية مضطرة إلى اللجوء إلى سوق المال العالمية.

فعندما تلجأ هذه الدول العربية إلى سوق رأس المال العالمية، فإنها تحصل على شروط معينة من هذه السوق وهي شروط تختلف على حسب البلد وعلى حسب الشركة. فلكل بلد تصنيف للأخطار ولكل

شركة تصنيف ولكل بلد هامش ربح معين. فهامش الربح الذي قد تحصل عليه الجزائر يختلف عن هامش الربح الذي تحصل عليه السودان ويختلف عن هامش مصر وهكذا...

فالفرق بين هذه الهوامش يأتي عندما يلجأ بلد ما منفرداً إلى طلب قرض، فترتفع الهوامش الربحية التي تطلبها البنوك العالمية. بينما عندما يكون هناك تنسيق بين الدول العربية من أجل الطلب على رأس المال، تستطيع المجموعة ككل أن تحصل على الأموال المطلوبة بهوامش ربحية معقولة أو أقل من الهوامش الربحية التي تستطيع أن تحصل عليها كل دولة بمفردها.

وهذا ما يطرح أيضاً ضرورة التنسيق ما بين الدول العربية من أجل طلب رأس المال من السوق العالمية ويمكن التلميح إلى مجموعة من الضرورات الأخرى وهي ضرورات ذات طابع تقني:

أولاً: في العالم العربي توجد تعددية في وسائل الإعلام والتوثيق. فكل بنك له مؤسساته الخاصة وهياكله الخاصة للحصول على المعلومات، فتوحيد الجهاز للمصارف يؤدي إلى تقليص نفقاتها

والزيادة من فاعليتها. فالاكتفاء بجهازين أو ثلاثة يكفي لمد البنوك العربية بالمعلومات اللازمة حول ما يجري في السوق العالمية والاقتصاد العالمي.

ثانياً: التقنيات المالية الحديثة: هناك ضرورة السيطرة على التقنيات. لأن القطاع المصرفي العالمي يمر حالياً بعملية تحول سريع وهذا يتطلب من المصارف العربية السيطرة على التقنيات الحديثة. إذ عندما يلجأ كل مصرف عربي إلى السوق العالمية من أجل الحصول على التقنيات فهو يلجأ إلى شراء سلعة مثل السلع الأخرى، إلا أنها فقط تكنولوجيا مالية. فالتنسيق فيما بينها للحصول عليها يؤدي إلى فوائد أساسية للمصارف العربية. لأن الهندسة المالية الحالية تتطلب تقنيات معقدة وبالتالي

يصبح التنسيق في الحصول عليها ضرورة موضوعية.

ثالثا: هناك ضرورة التنسيق بين المصارف العربية للتوصل إلى تطوير وتنسيق السوق المالية العربية. وكانت هناك بدايات بهذا الصدد ولكن بعض البدايات كانت نتائجها غير مشجعة. فالتنسيق ما بين الدول العربية وبين المصارف العربية من أجل قيام السوق المالية العربية يمكن الاستفادة فيه من تجارب الآخرين وتوحيد النظرة من أجل قيام هذه السوق.

● مصطفى نورالدين: إذن هذه الضرورة ملحة لمواجهة الوضع الراهن والتغيرات المنظورة والمعروفة في التوحد المقبل في السوق المالية الدولية، والتي تفرض التعاون بين المصارف والبلدان العربية. فما هي الوسائل العملية التي يمكن القيام بها لإنجاز هذا الهدف الضروري؟

●● د. محمد ربيع: يمكن التأكيد على خمس وسائل نطرقها باختصار:

أولاً: ضرورة زيادة إسهام رأس المال العربي في عملية التنمية العربية. وهذا أصبح حاليا موضوع الساعة باعتبار أن انطلاق رأس المال العربي للسوق العالمية في البداية كان بسبب عدم وجود فرص لاستيعابه محليا.

لكن عندما تتهيأ هذه الفرص تصبح عودة رأس المال العربي إلى البلاد العربية أمرا ضروريا. ومن أجل تأمين ذلك، من الضروري توفر الشروط اللازمة لعودته. فالاستثمارات العربية في البلاد العربية لا تمثل إلا نسبة 2 في المئة فقط أو أقل من الموجودات العربية في الخارج. ومن ناحية أخرى فالقروض التي منحت لدول عربية من مصارف عربية لا تتجاوز 6 في المئة من الموجودات العربية في العالم. إذن هناك فارق كبير ما بين طاقات المصارف العربية وبين ما قامت به تجاه الدول العربية.

وهنا نلزم الإشارة إلى أن تطبيق إجراءات "كوك" سوف تقلص وتضعف من تدخل هذه المصارف في عملية التنمية العربية، وهذا مصدر قلق إضافي.

ثانيا: من الضروري أن تقوم الدول والمصارف العربية بعملية اتصال وإقناع للمصارف الدولية وخاصة مصارف دول السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل إعادة النظر في تصنيف الدول العربية.

لأن لجنة "كوك" وضعت الدول العربية ضمن إطار دول العالم الثالث (باستثناء السعودية)، وطبقت عليها نسب ترجيح عالية مثلها مثل أي دولة من دول العالم الثالث. وأعتقد أن هذا أمر مجحف بحق الدول العربية لأسباب أربعة أساسية:

1 ـ إمكانيات تطور الاقتصاد العربي: فمن المعروف أن هناك طاقات كبيرة لتطور الاقتصاد

العربي سواء من الناحية الصناعية أو الزراعية. وهذه الطاقات توسعت وفتحت آفاقا جديدة بعد إيقاف الحرب ما بين العراق وإيران، وهناك حاليا تجمعات إقليمية ما بين الدول في المنظمة، وهناك آفاق لعملية الوحدة المغربية وخطوات دول التعاون للخليج تسير بثبات وتقدم، وهناك قيام مجموعة اقتصادية بين مصر والعراق والأردن واليمن ومحاولات لضم سورية لهذه المجموعة.

فإذا تطورت هذه التجمعات وأدت إلى نتائج ملموسة تصبح هناك إمكانيات كبيرة لتطوير المنطقة العربية وخاصة عن طريق التنسيق القطاعي ما بين الدول العربية والمنتجين العرب. وهذا يتحقق مع توفر الإرادة السياسية وإرادة صانع القرار الاقتصادي.

2 ـ موضوع أهمية الموجودات العربية في الخارج: فإن التصنيف الذي قامت به لجنة "كوك"

تصنيف مجحف بالعالم العربي، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار حجم الموجودات العربية وحجم المديونية العربية. فالمديونية العربية بمقارنتها مع ديون بعض دول العالم الثالث، بسيطة بل وحتى بمقارنتها مع ديون بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مثل تركيا. فبالنظر إلى المديونية التركية سواء فيما يتعلق بالديون الكلية أو فيما يتعلق بنسبة الديون إلى الصادرات أو نسبتها إلى الناتج القومي أو مؤشر خدمات الدين، نجد أن العالم العربي في موقع متقدم عن تركيا وعن البرازيل، بينما صنفت لجنة "كوك" تركيا في مجموعة دول منظمة التعاون وحملتها نسب ترجيح خفيفة، وصنفت الدول العربية، ما عدا السعودية، في الدول ذات المخاطر العليا. وهذا التصنيف المجحف يستدعي، كما قلت، عملا جذريا من المسؤولين العرب وخاصة البنوك المركزية لمحاولة إعادة النظر فيه وإعادة تقييم البنوك الأجنبية للأخطار العربية.

وطبعا لا يجب أن نكون متفائلين جداً. فإذا كانت الجبهة العربية والبنوك العربية متحدة، يمكن أن تقوم بالتأثير على البنوك الغربية، لكن إن لم يحدث هذا الاتحاد في الاتصالات ووجهة النظر، فإن البنوك الغربية لن تأخذ بالاعتبار الاتصالات الفردية وتعطي للبلاد العربية الوزن المطلوب.

3 ــ موضوع حالات إعادة جدولة الديون التي جرت في الدول العربية: ليست هناك مقارنة بين الدول العربية والدول المدينة الأخرى. فحالات المديونية العربية محدودة، وعمليات إعادة الجدولة الكلية أو الجزئية التي جرت في بعض الدول العربية تمت بشكل منتظم.

فمثلا إعادة جدولة ديون المغرب لم تطرح أي إشكالات، وكل التقارير تشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية في المغرب تحسنت. وتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تشير إلى الإنجازات التي قامت بها المغرب في المجال الاقتصادي وفي تحسين الحسابات الخارجية. والديون المصرية أعيدت

جدولتها أيضا وتم ذلك دون أية صعوبة، ويبقى هناك حالة [illegible]
إلى ظروف خاصة تتعلق بالحرب الأهلية التي نرجو أن تشهد نهاية سريعة وإيجابية لإخواننا السودانيين.

ننهي الحديث بالقول: من أجل أن تتم إعادة النظر في تقويم المصارف الغربية للأخطار العربية، لابد أن تتحقق بعض الشروط:

أولاً: التفكير في تطوير دور صندوق النقد العربي لكي يقوم بدور أهم وأشمل وأوسع من الدور الذي يقوم به حاليا. ويمكن أن نتلمس لذلك التجربة التي يجري القيام بها حاليا في أوروبا وهي تجربة إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي يقوم بالإشراف ويحدد طرق ونظم عمل البنوك في مختلف أنحاء الدول الأوروبية.

ثانياً: هناك المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ويمكن أن يتسع دورها لتشمل ضمانة للمصارف العربية. لأنه بهذه الضمانة تتقلص الأخطار. وهذه وسيلة لإقناع المصارف الغربية بإعادة النظر بتقويمها للأخطار العربية. أي تطوير دورها لكي تقوم بدور مماثل للمؤسسة الأمريكية (FDIC) التي تقوم بالرقابة وضمانة المصارف الأميريكية.

ثالثاً: تأصيل التعاون ما بين البنوك العربية العاملة في الحقل الدولي وتدعيمها، لأنه، كما قلنا، سوف تخضع هذه البنوك لضغوط البنوك الغربية من اجل زيادة رأس مالها، ولكي تستطيع الاستمرار في القيام بالدور الأساسي الذي انشئت من أجله، يجب أن تستمر في تعاملها مع الدول العربية.

رابعاً: بعد التجربة التي قامت بها البنوك العربية في الخارج اعتقد انه آن الاوان للمؤسسات العربية الرسمية أن تعيد النظر في موقفها تجاه هذه البنوك. إذ أنها لا تدير إلى الآن إلا قسما بسيطا من الموجودات العربية العاملة في الخارج، والقسم الأكبر مازال يدار عن طريق البنوك الغربية. فباعتبار أن البنوك العربية العاملة في الخارج أثبتت كفاءتها في إدارة الأموال، وفي العمل المصرفي، أعتقد أنه آن الاوان لأن تدخل بقنوات المصارف العربية، لا أقول كل الأموال العربية، ولكن جزء هام من الموجودات العربية الموجودة بالخارج.

حمل الحوار من أسفل

المصارف العربية
والظروف الدولية
الجديدة : حوار مع
الدكتور محمد ربيع

أي رسالة أو تعليق؟